

أكدوا ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية لمواجهة التحديات

نواب : ذكرى الغزو تعتبر درساً يبين أهمية الوطن

تقدم باقتراح برغبة لإبراز وتثبيت مجريات وتسمية الاحتلال العراقي للكويت ودروسه وعبره في المناهج التعليمية الإلزامية في مدارس الكويت العامة والخاصة. ونص الاقتراح على ما يلي: لما كانت الأوطان تبقى بقاء هويتها وتاريخها وثرائها عصياً على التغيير والتزوير، ولما كانت الحروب والمحن التي مرت بها الكويت خلف بها المواطنين كافة خلف أسرهم وحول وطنهم من أهم ركائز هوية الوطن وتاريخه وثرائه.

ولما كانت دماء أبناء وبنات الكويت الطاهرة والتي قد سالت في محنة الغزو والاحتلال العراقي الغاشم للكويت في الثاني من أغسطس عام 1990م، وفي مواطن عديدة قبل وبعد ذلك، ولما كانت التسمية السلمية والرسمية في قرارات الأمم المتحدة ووجدان الشعب الكويتي هي (الاحتلال العراقي).

لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي: «إبراز وتثبيت مجريات وتسمية الاحتلال العراقي للكويت ودروسه وعبره في المناهج التعليمية الإلزامية في مدارس الكويت العامة والخاصة».

الجناسي التي تشهد خطوات حثيثة لطي ملفها، والعفو عن أبنائه الذي لا يشك في ثباتهم الوطنية وهم من أحياء وطنهم وتقدموا الصلوف. ومن جانبهم قال النائب أحمد الفضل إن الذكرى الثامنة والعشرين للغزو الأليم لبليدي، تجدد لدينا جميعاً مشاعر الحزن والألم على شهدائنا ومفقودينا مخططة بمشاعر العز والفخر بذلك التضحيات والمآثر، ونفرض علينا أن نكرم تضحيات تلك الشرح المنيرة بتاريخنا.

وأوضح أن أفضل تكريم لهم هو أن نصون وحدتنا الداخلية من كل فكر دخيل يضيق شملنا، وأن نصون تسميتنا الاجتماعية، وتلاحمنا، وأن نرعى ونصون عقول أبنائنا لتعليم عالي المستوى، ومحاربة مروجي الشهادات و مدعي العلم، وأن نشجع طموحات شبابنا ونيسر عليهم العمل والابتكار والتطور، وأن نصون اقتصاد البلد ونحفظ ثرواته وننمي استثماراته.

وقال: إن حق شهدائنا علينا أن نرعى ونصون الكويت التي ألقوا أعمارهم لأجلها في مدارس الكويت العامة والخاصة. ومن ناحية أخرى أعلن النائب أسامة الشاهين أنه

فهاد: تعزيز جبهتنا الداخلية بمصالحة وطنية مكللة بحكمة صاحب السمو

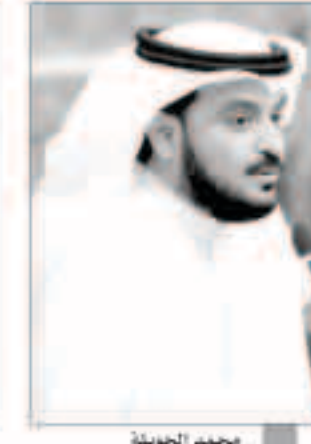
فهاد للوطن وللأسرى الذين ذاقوا مرارة الأسر والسجن من أجل أن يبقى هذا الوطن شامخاً حراً أبدياً. وشدد على أن تلك التضحيات الكبيرة تحملنا جميعاً مسؤولية الحفاظ على الكويت وكل ذرة من رمالها ومواردها ووحدتها شعبها وترايطه والتي نحن بامس الحاجة لها هذه الأيام في خضم الظروف الإقليمية المتطرفة والتي تستدعي بأن تصطف جميعاً لتكون سداً منيعاً نحتمي به كويتنا الغالية لتكون بابية حالاتها مزدهرة للأجيال القادمة وأكد فهاد على تعزيز جبهتنا الداخلية بمصالحة وطنية مكللة بحكمة صاحب السمو أمير البلاد ومودة



أحمد الفضل



عبدالله فهاد



محمد الحويلة

الفضل: أفضل تكريم للشهداء هو أن نصون الكويت التي ألقوا أعمارهم لأجلها

والتضحية من أجله. من جهته أكد النائب عبدالله فهاد أن ذكرى الغزو العراقي الغاشم تعتبر درساً للجميع يبين أهمية الوطن للإنسان وما يمثله من كيان ينتمي إليه والتطلع، وأن نصون اقتصاد البلد ونحفظ ثرواته وننمي استثماراته.

وأشار إلى أن الوحدة الوطنية يجب أن تكون هدفنا جميعاً حتى نستطيع مواجهة التحديات بقوة وعزيمة مثلاً حدث خلال أزمة الاحتلال الغاشم، حينما كان الكويتيون في الداخل والخارج بدأ واحدة حتى حقق الله لهم النصر، مؤكداً أن الكويت هي بيتنا الأول وملأنا الأخير في الشدة والرخاء، وقد أثبت الشعب الكويتي أكثر من مرة أصالة وطيب معدنه عند الشدائد وأشداء الحويلة بقوة

وأكد ضرورة أن نستفيد جميعاً من دروس الغزو وتناجيه وإفرازاته، خصوصاً في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة وخاصة منطقة الخليج التي تمر بظروف غاية في الدقة والحساسية وهو ما يدفعنا إلى الحذر والحيلة، كما أنه يجب أن تكون دافعا لنا لمتابعة مسيرتنا لما فيه مصلحة وطننا الذي له حق علينا.

الحويلة: ذكرى الغزو أليمة على نفس كل كويتي لأنها مثلت غدر الجار بجاره

الأشقاء هم.. ودعا الحويلة إلى أخذ العبر والدروس من البطولات التي جسدها أبناء الوطن لتكون حافزاً يعزز الولاء والوطنية لدى الشباب والعمل على زيادة التلاحم والتقارب بين أبناء الشعب بمختلف توجهاته. وأكد ضرورة أن نستفيد جميعاً من دروس الغزو وتناجيه وإفرازاته، خصوصاً في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة وخاصة منطقة الخليج التي تمر بظروف غاية في الدقة والحساسية وهو ما يدفعنا إلى الحذر والحيلة، كما أنه يجب أن تكون دافعا لنا لمتابعة مسيرتنا لما فيه مصلحة وطننا الذي له حق علينا.

تراجع طلبات رفع الحصانة إلى 7 وزيادة التوصيات إلى 481

دور الانعقاد الثاني .. توازن بين التشريع والرقابة



تراجع طلبات رفع الحصانة في دور الانعقاد الثاني

109 تشريعات منها 14 قانوناً و21 اتفاقية و74 ميزانية وحساباً ختامياً

تعكس أرقام وإحصائيات دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر مجلس الأمة الذي استمر 247 يوماً تنوعاً في إنجازاته وتوازناً ما بين الدورين التشريعي والرقابي. فمن جهة أقر المجلس في 35 جلسة عادية وتكميلية وخاصة والافتتاحية وختامية، منها جلستان سرينتان، بالإضافة إلى 6 جلسات لم تعقد، و109 تشريعات تنوعت ما بين 14 قانوناً، إذ ردت الحكومة قانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية بشأن التقاعد المبكر، و21 اتفاقية و74 حساباً ختامياً

النواب قدموا 198 اقتراحاً بقانون و528 رغبة

الحكومة ترد قانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون

التأمينات الاجتماعية «التقاعد المبكر»

وميزانية، وقدم النواب 198 اقتراحاً بقانون و528 رغبة، وفي الجانب الرقابي قدم 7 استجوابات و1064 سؤالاً ونظر المجلس في 8 طلبات

7 استجوابات و1064 سؤالاً و8 طلبات مناقشة

برفع الحصانة، ووافق على 481 توصية منها 186 توصية وردت في تقارير لجنة الميزانيات و207 توصيات في تقارير اللجان سواء بالتحقيق أم بالدراسة، و57 توصية في تقرير لجنة دراسة محاور استجوابي سمو رئيس مجلس الوزراء، وصدق المجلس على 35 مضبطة وأصدر بياناً واحداً لاستنكار الجرائم البشعة التي يرتكبها الكيان الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني الأعزل ونقل السفارة الأميركية إلى القدس.

أكد أن غرق الحكومة في أزمات متعاقبة لن يجعله يهمل أي ملف رياض العدساني: إحالة ملف الحيازات الزراعية إلى النيابة أو استجواب الوزير المختص



رياض العدساني

في شهر أبريل الماضي في لجنة الميزانيات. وأشار العدساني إلى أهمية تعزيز الأمن الغذائي وتوجيه الدعم بالشكل الصحيح من يستحق وتوزيع الحيازات لمن يستحقها، وأصفا ما يتم يتحول بعض الحيازات الزراعية إلى ممتلكات بانه جزء من الفساد. وقال: «نعلم أن المدير جديد وعليه مهام ومسؤوليات، وكذلك الوزير لا نعلمه من المساعدة، ورئيس الوزراء هو من يشرف على وزارات الدولة المختلفة وعليه مسؤولية التنسيق فيما بينها». وبين أنه «سبق أن أحال الوزير الأسبق للزراع المخالفة إلى الفتوى والتشريع ومن ثم إلى النيابة العامة بعد أن هدده بالاستجواب خلال 3 أيام». وشدد على أن الأصل الرقابة، وعلى الحكومة القيام بدورها وتحويل هذا الملف إلى النيابة العامة «أو سوف أسأل الوزير المختص الذي عليه مسؤولية محاسبة المتسبب والمتجاوز ومن منح هذه الأرض ومن أسلمها».

أعلن النائب رياض العدساني عن تقديمه بسؤال برلماني عن ملف الحيازات الزراعية مؤكداً أن السؤال الذي تقدم به بمثابة محاور استجواب للوزير المختص إذا لم يتم بدوره في إحالة الملف إلى النيابة ومحاسبة من استفاد وتسبب في منح حيازات دون وجه حق. وأوضح العدساني، في تصريح بمجلس الأمة، أن السؤال يدور عن هيئة الزراعة والمخالفات الواردة في الحساب الختامي وتوزيع الحيازات الزراعية والتجاوزات والفساد والإفساد للوجود بهذا الملف.

وأكد أن غرق الحكومة في أزمات متعاقبة تقوم بإثارتها لن يجعلنا نهمل أي ملف وسوف نحاسب على جميع القضايا لأن «الوقاية خير من العلاج».

وأضاف: «وجهت سؤالاً بمبادرة استجواب يتضمن ١٦ صفحة، وتمت مناقشة ما أحقوا من مخالفات مع مدير هيئة الزراعة والوزير المختص

قدمت دورة PMP المعتمدة من «PMI» في أمريكا والمراكز العالمية للتدريب R.E.P

الجامعة المفتوحة دربت موظفي «الكهرباء» على إدارة المشاريع الاحترافية

وقدمها المدرب أستاذ عدنان قاضي لمدة خمسة أيام في فندق بست ويسترن Best Western. وقال العجمي أن جميع الدورات التي يقدمها المركز تأتي ضمن خطة برامج التدريب المعتمدة لدى المركز ومطلوبات الشركات واحتياجات الأفراد وسوق العمل مشيراً إلى أن المركز يحرص على تعزيز العمل المتعاون مع جميع الجهات والمؤسسات بغرض المشاركة في تدريب المواطنين من خلال الدورات التي ينظمها والمختصة في مجال تطوير القدرات ورفع مستوى أداء المقرب وبما يساهم في تحقيق رؤى أهداف الشركات والمؤسسات وما لدى كل منها من تطلعات آتية ومستقبلية.

أكد مدير مركز التدريب في الجامعة العربية المفتوحة في دولة الكويت الأستاذ محمد العجمي أهمية الشراكات التي أقامها المركز مع عدد من الجهات والمؤسسات الحكومية والأهلية داخل وخارج الكويت والتي تهدف في مجملها لتسخير كل خبرات وإمكانيات المركز للمساهمة الفاعلة التي تنظمها برامج خطة التنمية المستدامة أعاد القوى البشرية للقطاعات العام والخاص وبرامج خدمة المجتمع التي تتطلبها. جاء ذلك في تصريح خاص على هامش اختتام فعاليات دورة إدارة المشاريع الاحترافية (PMP) التي أقامها المركز مؤخراً وشارك فيها 45 متدرب من وزارة الكهرباء والماء

.. وشكل 20 لجنة دائمة ومؤقتة في دور الانعقاد الثاني

وهن الشباب والرياضة، وشؤون الإسكان، وحقوق الإنسان، ونحوي الاحتجاجات الخاصة والمرأة والأسرة، والإحلال والتوظيف وتحسين بيئة الأعمال والبيئة. يذكر أن هناك 3 لجان مستمرة في أعمالها من دور الانعقاد الأول وهي لجنة دراسة محاور الاستجواب وتجاوزات وزارة الصحة حيث وافق المجلس على تعديد عمل لجنة (تجاوزات الصحة) بجلسة 19 ديسمبر 2017 ولجنة التحقيق في

شكل مجلس الأمة في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر 20 لجنة منها 11 لجنة دائمة و8 لجان مؤقتة بالإضافة إلى لجنة الجواب على الخطاب الأميري فيما استمرت 3 لجان شكلت في دور الانعقاد الأول في أعمالها بقرار من المجلس. وانتهت 4 لجان دائمة بالانتخاب خلال الجلسة الافتتاحية وهي الداخلية والنفذ، والشؤون الخارجية، والتشريعية والقانونية